استراتيجية مكافحة العنف ضد المرأة من خلال تفعيل دور بعض المؤسسات بالمجتمع

د. مصطفى خليفة إبراهيم محمد

هدفت هده الدراسة التعرف على استراتيجية مكافحة العنف ضد المرأة من خلال تفعيل دور بعض المؤسسات بالمجتمع، وظاهرة العنف ضد المرأة من المشاكل الاجتماعية في جميع المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء بكل أشكاله وأنماطه فقد يكون هذا العنف في الأسرة أو في المجتمع، وفيما يخص واقع الإحصائيات الرسمية حول العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي فتبدو الإحصائيات شحيحة وغير واضحة نتيجة للتكتم عليها من أفراد المجتمع، والذي يتعلق بالثقافة السائدة بالرغم من وجود هذه الظاهرة في المجتمع الحضري والريفي على السواء بنسبة محددة، تمثلت اهم النتائج في دور الأسرة في الوقاية من العنف ضد المرأة والذي يبدأ في وقاية أبنائها من العنف باتباع الأساليب التربوية والاجتماعية والسيكولوجية الفاعلة، التي تمثلت في حث الأسرة بحسن الاختيار لأبنائها وبناتها للحياة الزوجية حتى لا يحدث العنف الزوجي نتيجة للاختيارات الغير صائبة وغياب المهارات الزوجية التي يتمتع بها كل من الأزواج والزوجات.

مقدمة:

إن مفهوم العنف واسع يختلف من مجتمع لآخر، ومن زمن لآخر وهو ظاهرة عالمية، كما أنه عادة متعلمة أو مكتسبة، فكلما مارس المجرم كثيراً من العنف حيث يعتقد ممارسو العنف أنهم يستطيعون إشباع حاجاتهم عن طريق العنف وينظرون للحياة على أنها مباراة من العنف هم أنفسهم أعضاء فيها، فالفرد الذي يرتكب العنف هو شخص غير آمن، ويتمركز حول ذاته، وميال لاختيار العنف كوسيلة لحل مشكله (1) لذلك تعد ظاهرة العنف ضد المرأة من المشاكل الاجتماعية في جميع المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء بكل أشكاله وأنماطه فقد يكون هذا العنف في الأسرة أو في المجتمع، وبالتالي العنف ضد المرأة موجود وملازم للبشرية مع ظهور الإنسان، ويرتبط بأبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية في المجتمعات وبذلك تعددت التفسيرات لهذه الظاهرة والمدارس التي تناولتها باعتبارها ظاهرة اجتماعية تطورت وتجاوزت حدودها إلى أن أصبحت مشكلة تعمل المجتمعات على الحد منها، حيث تشير الاحصائيات إلى أن إمرأة واحدة على الأقل من كل ثلاث نساء تتعرض للضرب أو الإكراه والإهانة في كل يوم من أيام حياتها، كما ذكرت منظمة الصحة العالمية أن قرابة 70% من ضحايا جرائم القتل من الإناث يقتلن على أيدي رفاقهن الذكور، وتمثّل النساء والأطفال قرابة 80% من القتلى والجرحى من جراء استخدام الأدوات الجارحة والأسلحة وفي كل عام تتعرض ملايين النساء والفتيات إلى الاغتصاب، كذلك نجد في الولايات المتحدة الأمريكية تشكل النساء حوالي 85% من ضحايا العنف المنزلي، 47% من النساء يتعرضن للضرب في الأردن، و 95% من ضحايا العنف في فرنسا من النساء، و8 نساء من عشرة ضحايا العنف في الهند، وفي مصر تتعرض امرأة واحدة من كل ثلاث نساء للضرب من قبل الزوج مرة واحدة على الأقل خلال الزواج، وفي سوريا 73% من النساء تتعرض لاعتداء جسدي، وكذلك 23% من النساء في فلسطين تعرضن لأحد أشكال العنف الجسدي (2)، وفي الكويت هناك 40 ألف حالة طلاق بسبب عنف الزوج، وفي البحرين أظهرت دراسة أخرى

JESUS.ORG.LY

أن نسبة 9.2% من النساء البحرينيات يتعرضن للعنف دون سبب معقول، وفي الجزائر تعاني المرأة من العنف، وفي المغرب أظهرت مراجعة ملفات قضايا الزوجية بالمحكمة الابتدائية المدنية بالدار البيضاء عدد 3000 ملفٍ منها 1503 ملف يتعلق بالمطالبة بالنفقة، وأظهرت تعرض الزوجات للعنف داخل المنزل(3)، وفي الصومال تشير نتائج دراسة أُجريت أن المرأة في مقديشيو تقع فريسة للممارسات السلبية التي هي سوء فهم للقيم الدينية، كالزواج المبكر، وتعدد الزوجات، والطلاق، والتمييز بين الذكور والإناث، كما كشفت الدراسة أن الازمات السياسية والاقتصادية أدت إلى ظهور العنف الموجه للمرأة بصورة متنوعة كتعرضها للاغتصاب، ونظرة المجتمع الدونية إليها ثم تعرضها للتحرش الجنسي في خيام اللاجئين (4)، كما شهدت الحروب التي اشتعلت في الشرق الأوسط في العراق والكويت والسودان وافغانستان والصومال ويوغسلافيا السابقة ألواناً من العنف الجنسي تشير إلى حالات اغتصاب جماعية ولم يتم محاسبة الجناة (5).

أما فيما يخص واقع الإحصائيات الرسمية حول العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي فتبدو الإحصائيات شحيحة وغير واضحة نتيجة للتكتم عليها من أفراد المجتمع، والذي يتعلق بالثقافة السائدة بالرغم من وجود هذه الظاهرة في المجتمع الحضري والريفي على السواء بنسبة محددة، وفي هذا السياق أحاول الإشارة لبعض الأدبيات الخاصة بتعريف العنف وأسباب وصور العنف ضد المرأة والآثار المترتبة عليه، وبعض النظريات المفسرة للعنف، ثم ألقي الضوء على وضع استراتيجية مقترحة بإضفاء الطابع الوقائي الوطني في أهمية تفعيل مؤسسات المجتمع الأهلية والرسمية في الحد من العنف ضد المرأة.

1- التعريف النفسي للعنف:

يُعرّف بأنه: «مدى واسع من السلوك الذي يعبر عن حالة انفعالية تنتهي بإيقاع الأذى أو الضرر بالآخر سواء كان فرداً أو شيئاً مثلاً في الإيذاء البدني أو الهجوم اللفظي أو تحطيم الممتلكات وقد يصل إلى حد التهديد بالقتل أو القتل» (6)

2- التعريف الاجتماعي للعنف:

يُعرّف بأنه: «مجموعة من الأنماط السلوكية التي تصدر عن الفرد أو الجماعة، تؤدي إلى تصرفات غير اجتماعية وغير تربوية خطيرة تتعارض مع القوانين والمواثيق» (7)

3- تعريف الخدمة الاجتماعية للعنف:

يُعرّف بأنه: «محاولة تغيير سلوك العدوان وتخفيف الآثار والأضرار الناتجة عنه والسعي نحو التحكم في العوامل والأحداث المسببة له والتي تدفع الفرد لممارسة العدوان على ذاته أو بيئته الاجتماعية بشكل عام» (8)

4- التعريف القانوني للعنف:

يُعرّف بأنه: «كل فعل ظاهر أو مستتر، مباشر أو غير مباشر مادي أو معنوي، موجه لإلحاق الأذى بالذات أو الآخر أو الجماعة أو ملكية أي واحد منهم، وهذا الفعل مخالف للقانون ويقع من يقوم به تحت طائلة القانون لتطبيق العقوبة عليه» (9)

أسباب العنف ضد المرأة:

هناك عدة أسباب متعددة ومتداخلة نحو العنف ضد المرأة ومنها: (10)

1- الطبيعة الغير سوية عند بعض الرجال كعدم توازن الشخصية وضعفه في تركيبته النفسية بسبب العقد النفسية الكامنة منذ

الصغر أو ما يتعرض له في محيطه الأسري.

2- مفاهيم خاطئة منتشرة في الوسط الاجتماعي كالفهم الخاطئ لحق الطاعة، فالطاعة عند البعض هي الخضوع للإهانة وعدم الاحتجاج والشكوى، وكذلك الفهم الخاطئ للتوجيه والإرشاد كحق الرجل في ضرب زوجته، والفهم الخاطئ للقوامة والرجولة والتي تعني لدى البعض التسلط والتسيد والرجولة في أن يكون الرجل شديداً حازماً.

3- تعمد الأسر الشرقية في تعليم المرأة أن تكون سلبية خاضعة لمهمتها الأساسية وأن ترعى شؤون البيت وخدمة الأبوين أو الزوج والإخوة، وتستقبل أخطاءهم.

4- دور المجتمع على تلقين المرأة بأن تكون هي المضحية الأولى لأجل استمرار الحفاظ على علاقتها الزوجية مهما كان الثمن وأن تكون متزوجة حتى ولو كانت حياتها جحيماً.

وأضافت (سلوى الخطيب) أن هناك أسباباً أخرى منها الضغوط الاقتصادية والمشكلات الأسرية، وادمان الكحول والمخدرات والأمراض، والنظرة الدونية للمرأة وتسلط الرجل.

صور العنف ضد المرأة:

هناك عدة صور من العنف الذي يمارس على المرأة ومنها:(11)

1- **العنف الجسدي:** والذي يعني استخدام القوة الجسدية لإلحاق الأذى الجسدي بأي أداة كانت: طبيعية (اليد، الرجل) أم مستحدثة (الأدوات الحادة ...)، ومن أشكاله: الصفع والدفع والركل واللكم وشد الشعر والرمي أرضاً والعض والخنق والضرب بأداة حادة والحرق والجرح والطعن وإطلاق النار وغيره، ناهيك عما يلحقه العنف الجسدي من آثار نفسية وآلام وأوجاع.

2- **العنف المعنوي (اللفظي والنفسي):** وهو العنف غير المحسوس للعيان، إلا أن خطورته تكمن في تأثيره المباشر على الصحة النفسية على المرأة فالعنف اللفظي يشمل الإهانة بالكلام النابي والشتم والتحقير والنعت بألفاظ بذيئة، أما العنف النفسي فهو الذي يتمثل في سلوك يهدف إلى الحد من الحرية والتدخل بالشئون الخاصة للمرأة.

3- **العنف الجنسي:** وهو من أخطر أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة ويبقى في كثير من الأحيان طي الكتمان في أغلب المجتمعات.

4- **العنف الاقتصادي:** حيث تعدد مظاهره منها البخل، وحرمان الزوجة من المصروف أو حرمانها من راتبها، والاستيلاء على ما تملكه أو ما ترثه.

5- **العنف الاجتماعي:** حيث تتعدد اشكاله ومنها العزلة الاجتماعية، والحرمان من حق التعليم والرعاية الصحية وتميز الذكور عن الإناث في كل شيء.

الآثار المترتبة على العنف ضد المرأة:

تتعدد الآثار المترتبة على عنف المرأة ومنها: (12)

1- **الآثار الصحية:** حيث تشمل الإصابات والكسور وتضرر الأعضاء الداخلية، الحمل غير المرغوب، الأمراض التناسلية المعدية، انتشار مرض نقص المناعة (الإيدز)، الإجهاض، الألم المزمن بالحوض، الصداع المزمن، الإعاقة الدائمة، اضطرابات الأمعاء والتصرفات المؤذية للنفس (التدخين وممارسة الجنس بلا حماية).

2- **الآثار النفسية:** وهي شعور المرأة بالخوف وانعدام الأمان، الإحساس بالذل والمهانة، الشعور بالقلق والتوتر، تضخم الشعور بالذنب والخجل والانطواء والعزلة وفقدان الثقة بالنفس واحترام الذات.

JESUS.ORG.LY

3- **الآثار الاجتماعية**: وهي تشمل الطلاق، التفكك الأسري، تسرب الأبناء من المدارس، وعدم القدرة على تربيتهم وتنشئتهم تنشئة متوازنة وتشردهم وإدمانهم على المخدرات.

بعض النظريات المفسرة للعنف:

هناك بعض النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة العنف حيث ترى النظرية الكلاسيكية أن ظاهرة العنف من أبرز الظواهر الاجتماعية والتي تعبر عن أزمة المجتمع، وأنه يعيش حالة فقدان للمعايير أو الأنومى الاجتماعية ومحاولة التكيف للبناء الاجتماعي الذي يعاني من التفكك والانهيار، ويرى " دوركائم " أن الثقافة هي العنصر الذي تتم من خلاله السيطرة على المجتمع، ويعتبر حالة الأتومى ظرفاً اجتماعياً ثقافياً عاماً يسود المجتمع حينما يتعرض لأزمة مادية أو تحولات جذرية نتيجة لضعف الموجهات السلوكية والفكرية. (13)

ويؤكد دوكائم أن أزمة المجتمعات الإنسانية ليست أزمة اقتصادية وإنما هي أزمة أخلاقية أساساً حيث اهتزاز الأخلاق التقليدية وانهيارها وعدم إحلال نسق أخلاقي آخر مكانها، ومن ثم فلم تعد القواعد الأخلاقية لها قوتها الملزمة ويعني ذلك أن حضارتنا في حالة أزمة اخلاقية تسودها حالة من الأتومى. (14)

وترى النظرية التحليلية أن الاتجاه النفسي التحليلي يربط بين العنف والعدوان واختلال الوظائف النفسية في العالم الذاتي الداخلي للفرد، وتؤمن نظريات هذا الاتجاه بوجود الاستعداد الفطري للعدوان حتى أنه يطلق عليها نظريات الغرائز في إشارة إلى ما ذهب إليه رائد هذا الاتجاه (فرويد) من أن حياتنا تصارع وكفاح ونضال بين غريزة الحياة غريزة الموت، إلا أن العنف والعدوان في ضوء هذا الاتجاه لا يرجع إلى (الإرث البيولوجي) أو خلل الجوانب العضوية أو اعتلال وظائف الأعضاء كما جاء في الاتجاه البيولوجي والفسيولوجي، ولكنه يرجع إلى اختلال وظائف الحياة النفسية. (15)

تعريف الاستراتيجية:

هي «مجموعة من الوسائل والأدوات والمسارات أو البدائل المتاحة التي يتم الاستعانة بها والاستفادة منها في ضوء الامكانيات الممكنة لتدعيم المعلومات والمعارف مما يساعد على تحقيق التمكين الاجتماعي والاقتصادي. (16)

أهمية الاستراتيجية الوقائية المقترحة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ما تقدمه من رؤيا مستقبلية لتطوير مؤسسات المجتمع الأهلية والرسمية منها بدءًا من دور مؤسسات المجتمع المدني والأسرة ووسائل الإعلام، والقوانين والتشريعات في حماية المرأة من العنف، مستفيدة من نتائج وتوصيات العديد من الملتقيات العلمية المحلية والدولية منها، التي تناولت ونادت بالحد من ظاهرة العنف ضد المرأة وتحقيق كيانها واحتياجاتها ومطالبها، لذا المجتمع الليبي يبدو بحاجة إلى استراتيجية وقائية للحد من عنف المرأة بتفعيل دور تلك المؤسسات والرفع من كفاءتها في مواجهة العنف ضد المرأة والتي تعد من أكثر المشكلات تعقيداً في ظل التكتم عليها وصعوبة الحصول على احصاءات منها.

أهداف الاستراتيجية الوقائية المقترحة:

1- محاولة إقامة سياج اجتماعي وقائي لمواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة بالتركيز على البعد الوقائي، وتبني هذا المنهج مستقبلاً، فقد يكون أكثر جدوى من دور المؤسسات العلاجية، وغير مكلف لخزينة الدولة، وقد يلقى صدى واستجابة من أفراد المجتمع للممارسين للعنف.

2- الحاجة إلى تفعيل وتطوير دور المؤسسات الأهلية والرسمية في الحد من

ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الليبي، وذلك بالتعريف بحقوق المرأة وعدم التستر على العنف الواقع عليها نتيجة الثقافة السائدة التي تتكتم عن العنف ضدها على مستوى الأسرة والمجتمع، ومحاولة بناء شراكة بين تلك المؤسسات، تتسم بالفاعلية والكفاءة الوقائية ضد عنف المرأة ونشر ثقافة التسامح ونبذ العنف في المجتمع.

3- تطبيق الاتفاقيات التي صادقت عليها ليبيا في الأمم المتحدة والملتقيات الاقليمية الخاصة بحماية المرأة من العنف.

مبادئ الاستراتيجية الوقائية المقترحة:

تعتمد الاستراتيجية الوقائية المقترحة في الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة إلى جملة من المبادئ الرئيسية نوجزها فيما يلي:

1- المبدأ الإنساني:

يعتمد المبدأ الإنساني على حماية المرأة من العنف، هذا المبدأ الذي يؤكد على مكانة الإنسان في المجتمع، ومنها منح المرأة حقوقها الإنسانية، وشعورها بدورها في المجتمع، واحترام ذاتها وزيادة قدرتها على التكيف مع الرجل في الأسرة والمجتمع.

2- المبدأ الإيماني:

تعتمد هذه الاستراتيجية على أهمية التحصن بالإيمان ورسالة الإسلام التي نادت بحقوق المرأة واحترام كيانها ومساعدتها، وتذليل الصعاب أمامها في الأسرة والمجتمع، ونشر ثقافة التسامح التي تعد خطاً حضارياً ومبدأ من مبادئ التشريع الإسلامي والإجماع البشري فرضتها تحولات الحياة وعلاقات الناس.

3- المبدأ الوقائي:

تعمل الاستراتيجية الوقائية للحد من ظاهرة العنف ضد المرأة بمنهجية تؤكد أهمية تفعيل مؤسسات المجتمع الأهلية منها، والرسمية لإرساء الحقوق والعدالة بين الرجل والمرأة بإقامة المنتديات، والملتقيات العلمية، والثقافية التي تعزز من دور المرأة في المجتمع وتعطيها حقوقها وتبعدها عن المصطلحات المرتبطة بالعنف كالتهديد، والإجبار، والتحكم، والاستبداد، والهيمنة، والظلم، والاستغلال، والاعتداء بالسب والشتم والإيذاء، والعدوانية، والقهر، والاضطهاد، وغيرها من مظاهر العنف.

4- المبدأ التكاملي:

علاج ظاهرة العنف ضد المرأة لابد من تكامل وتساند عناصر الاستراتيجية في ترابطها الوظيفي خدمة لكيان المرأة التي هي نصف المجتمع في محاربة كل أشكال العنف ضدها حتى نحقق مجتمعاً مثالياً معافياً أفراده من الأمراض العضوية والاجتماعية والسيكولوجية.

الأسس والركائز التي تقوم عليها الاستراتيجية الوقائية المقترحة:

1- اعتمدت هذه الاستراتيجية على حصاد نتائج العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي أشارت إلى العنف ضد المرأة في العالم، وغياب دور بعض المؤسسات في الحد من هذه الظاهرة.

2- محاولة وضع رؤية سوسيولوجية شاملة تؤكد أهمية دور بعض المؤسسات للقضاء على هذه الظاهرة وتؤكد دور المرأة في المجتمع والتنمية المستدامة في المجتمع.

عناصر الاستراتيجية الوقائية المقترحة:

لقد شهد العالم اهتماماً كبيراً بالأسس التي ينبغي أن تنالها المرأة في كافة المجالات على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي المتمثل في عقد المؤتمرات، وتوقيع الاتفاقيات والمواثيق لحماية المرأة من العنف، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى

JESUS.ORG.LY

دور بعض هذه المؤسسات للحد من العنف ضد المرأة.

1- دور الأسرة في الوقاية من العنف ضد المرأة:

إن عنف الأسرة هو الأفعال التي يقوم بها أحد أعضاء الأسرة أو العائلة، وتلحق ضرراً مادياً أو معنوياً أو كليهما لعضو آخر في الأسرة، وتأخذ هذه الأفعال أشكالاً متعددة وتتنوع من حيث الشدة والاستمرار وكمية ونوعية الأضرار، فقد يضرب الرجل أي جزء يطوله من جسد المرأة بيديه ورجليه، أو يستعين بأية أداة أو آلة، كما قد يكون العنف في الشكل حبس الحرية، والحرمان من الحاجات الأساسية (17) للزوجة أو بناتها، وهذه مظاهر سلبية يجب أن لا تعيشها الأسرة، لذلك يجب أن يكون دور الأسرة في وقاية بناتها من العنف من أهم أساليبها في التنشئة الاجتماعية، ودور الأسرة في الوقاية من العنف يبدأ بحسن الاختيار ومراعاة الكفاءة الزوجية، لذلك اختيارات غالبية الناس اليوم تهتم بالتحديد كأصل أول وأساس بالأشكال والألوان والهيئات، وبعد ذلك تكون بعض الاعتبارات المادية ونحوها، ومن هنا يبدأ انحراف كثير من الأزواج والزوجات إلى العنف لتحقيق الرغبات المطلوبة بناءً على أصل هذه الاختيارات، ثم يأتي دور الأسرة في الوقاية من العنف بأداء الحقوق والواجبات، بمعنى أن عدم التزام الزوجين أحدهما أو كلاهما بأداء الحق الذي عليه تجاه الآخر سبب للعنف سواء كانت تلك الحقوق مادية أو معنوية، أيضاً من ضمن وقاية الأسرة من العنف يتمثل في تحديد أحكام الطلاق والخلع والرضاع والولاية، لذلك قد تستحيل الحياة الزوجية مع بعض لأي سبب كان، فيصبح لابد من إنهاء هذه الحياة بالحسنى والمعروف بدون ضرر أو إضرار بالزوجين أحدهما أو كليهما، وكذلك دون الإضرار بالأولاد، أيضاً من دور الأسرة في الوقاية من العنف هو تنظيم قضية التعدد، والمشاركة الحسية والمعنوية فيما بينهما لذلك تعزيز العلاقة الزوجية كثيراً ما يكون الجفاء وبقاء كل من الزوجين في عالمه الخاص بعيداً عن زوجه سبباً في العنف، وأيضاً أهمية ضبط مشاعر الغيرة والشك والبغض والكراهية بين الزوجين (18).

وفي هذا السياق أظهرت نتائج دراسة أجريت أنه تبعاً للنوع يوجد قدر من التباين في التعرض للعنف، فقد كانت الأم الأكثر تعرضاً للعنف من الأب، كما كشفت الدراسة أيضاً أن الأب أكثر ممارسة للعنف تجاه الأبناء من الأم (19).

ولذلك نقول كلما زاد التماسك الأسري بين أفراد الأسرة الواحدة أدى ذلك إلى قدرتها على ممارسة الضبط والبعد عن العنف (20).

وعليه فأن علاج العنف ضد المرأة في الأسرة يتطلب ضبط السلوك بمعنى السيطرة على الغضب لكلا طرفي العلاقة، وكذلك توجيه التفكير صوب كيفية إصلاح شأن الزوج، والتغيير من انفعاله، والإقناع بالحسنى وكذلك اختيار الهدوء واتخاذ الإجراء المناسب البعيد تماماً عن العنف كليةً، وأيضاً غض الزوجة طرفها عن محاولة السيطرة على سلوك الزوج وتجاهلها لبعض سلوكياته وأيضاً احترام طرفي العلاقة لبعضهم البعض، وكذلك تفهم القضايا التي تثير الحساسية والمشكلات بين الطرفين، والالتزام بمبدأ الحقوق والواجبات المشتركة بين الطرفين (21).

2- دور وسائل الإعلام في الوقاية من العنف ضد المرأة:

تلعب وسائل الإعلام المختلفة دوراً هاماً في الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة ونشر ثقافة السلم الاجتماعي والتسامح، حيث تُسهم بجزء كبير إذا ما أحسن تفعيل دورها

الإيجابي في تثقيف المجتمع بالحقوق والواجبات بين الرجل و المرأة، ونشر دعامات الزواج الناجح، والحياة الأسرية البعيدة عن مظاهر العنف فيها، وكذلك ينبغي أن تكون المادة المطروحة في وسائل الإعلام هادفة وبناء وفاعلة في دعائم الأسرة والمجتمع بمعنى أن تكون لوسائل الإعلام ضمير اجتماعي بعدم نشر الأفلام والمسلسلات التي تحمل العنف ضد المرأة والمثيرات الجنسية وجسدها كمغريات لدى الشباب، كذلك فأغلب الأسر الليبية يقضون أوقات فراغهم في سماع المذياع أو مشاهدة البرامج التلفزيونية (22) حيث تحول فيها العالم إلى قرية صغيرة بين أيدى الأسرة بفعل الفضائيات، ويتعرفون من خلالها على ثقافات الشعوب الأخرى بما فيها الجيدة والرديئة، حيث مشاهدة القنوات التي تحتوي أفلامها على الجنس والمصارعة والملاكمة وتعاطي الخمور والأفلام والمسلسلات ذات الطابع الإجرامي والبوليسي تؤثر إلى حد كبير في توجيهات الأبناء والأزواج بممارسة بعض السلوكيات الخارقة للقانون والمعايير الاجتماعية في المجتمع ومنها ممارسة العنف داخل الأسرة وعلى الأخص ضد المرأة؛ لذلك يجب أن تعمل وسائل الإعلام على إنتاج الأعمال الفنية والأدبية التي تعيد التوازن والأصالة للمجتمع وشرائحه بحيث تتفق مع قيّمه وعاداته ومعاييره الاجتماعية التي تدعو إلى نبذ العنف ونشر ثقافة التسامح في الأسرة والمجتمع، كما يجب على وسائل الإعلام استضافة المتخصصين في مجال التربية والاجتماع والدّين والاستفادة منهم في كيفية تحصين الأسرة وأبنائها من العنف وإكسابهم السلوك القويم من خلال تثقيف الأسرة، وأن تطرح وسائل الإعلام المختلفة برامج وموضوعات تثري العقل البشري وتفتح المدارك لأجيال المجتمع بالبعد عن العنف لا أن تطرح برامج وموضوعات تؤذي النفوس والمشاعر للمرأة.

3- دور مؤسسات المجتمع المدني في الوقاية من العنف ضد المرأة.

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً حيوياً ومحورياً في علاج هذه الظاهرة من خلال انشطتها الثقافية والعلمية المتواصلة المتمثل في إقامة الندوات والورش والمؤتمرات والمحاضرات التوعوية للحد من عنف المرأة في ظل حساسية هذا الموضوع التي تحد من الوصول للمعلومات وحجم الظاهرة في المجتمع خاصة في الثقافات التي تخجل فيها المرأة من مناقشة مثل هذه الأمور والتكتم حيال ما يحدث لها من العنف، بل دورها لا يقف عند هذا الحد من التوعية والتثقيف، بل ينبغي أن يتعدى ذلك بتشكيل فرق عمل تقوم برصد حالات العنف ضد المرأة في المجتمع، وكشف ما هو متكتم عنه أمام المؤسسات الرسمية والقضائية، وتقديم العلاج النفسي والطبي والاجتماعي لهن وتغيير الكثير من المفاهيم الخاطئة والسائدة عند كثير من الرجال الذين يراؤون أنهم أصحاب السلطة والهيمنة واتخاذ القرارات، وذكرية الرجل، وأن المرأة أقل مرتبة من الرجل وعلى ذلك إن العنف ضدها يعتبر في كثير من الأحيان التصرف الطبيعي، إذ أن القيم الحاكمة في المجتمع تمنح الرجل حق تأديب زوجته عند نشوزها (23) لذلك ينبغي على مؤسسات المجتمع المدني الحد من انتشار ثقافة العيب وسيطرة العادات والتقاليد التي تحرم الكشف عن العنف ضد المرأة، وتقديم استشارات نفسية واجتماعية وأسرية للأفراد الذين ينتمون إلى الأسر التي ينتشر فيها العنف من خلال فرق العلاج التي تشكلها مؤسسات المجتمع المدني والحد من تفشي حالات الطلاق وهروب الفتيات، والانتحار، وكذلك الحد من تدمير أدمية المرأة وإنسانيتها، وفقدان الثقة بنفسها، وتدهور حالتها الصحية وتراجع دورها في الأسرة والعمل

JESUS.ORG.LY

والمجتمع، لذلك كلما كانت مؤسسات المجتمع المدني تتواصل بالتوعية مع أفراد المجتمع ومعالجة قضاياه ومشكلاته قربت المسافة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وقضت على مظاهر العنف الموجه نحوها.

4- دور مؤسسات الضبط الرسمية في الوقاية من العنف ضد المرأة:

تعتبر مؤسسات الضبط الرسمية أحد الدعامات للقضاء على العنف ضد المرأة فوجود مراكز الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى الداعمة للضبط الرسمي يُعد مكاناً قد تلجأ إليه المرأة عندما تتعرض للعنف، والتبليغ عن حجم الضرر، ومعاقبة مرتكبه ضدها، والعمل على إيجاد خطوط ساخنة لهذه الجهات حتى تتواصل المرأة التي تتعرض للعنف وردع الجناة، وبالتالي نجد القانون يحمي المرأة من حالات العنف ويعزز مكانتها في المجتمع بالتشريعات والقوانين التي تحرم وتحد من مظاهر العنف في المجتمع، وحقها في الطلاق، والنفقة، والحضانة لأطفالها إذا تعرضت للعنف من زوجها، لذلك نجد هناك دعماً قانونياً لها يعرفها بحقوقها ورفضها لكافة أشكال العنف الممارس ضدها، كذلك نجد حتى للفتاة حرية اختيار شريك حياتها والعمل وعدم تدخل الأهل والأقارب في هذا الاختيار والحد من الثقافة التقليدية التي مرت على كثير من الفتيات بالزواج المفروض من الأهل وليس لها الحق في اختيار الزوج المناسب، وعليه نجد كل القوانين والتشريعات الليبية ساندت ووقفت مع المرأة في القضاء على العنف الجسدي، والجنسي واللفظي، والاقتصادي، والاجتماعي، والصحي، والزواج المبكر، والختان وغيرها من أشكال العنف.

الخاتمة:

بعد العرض السريع لاستراتيجية مكافحة العنف ضد المرأة من خلال عرض تعريف العنف، وأسبابه وصوره والآثار المترتبة عليه العنف ضد المرأة، وبعض النظريات المفسرة للعنف كذلك عرض معنى الاستراتيجية وأهمية وأهداف ومبادئ وأسس تلك الاستراتيجية وعناصرها الوقائية المقترحة للحد من العنف ضد المرأة، والتي تمثلت في دور الأسرة في الوقاية من العنف ضد المرأة والذي يبدأ في وقاية أبنائها من العنف باتباع الأساليب التربوية والاجتماعية والسيكولوجية الفاعلة، التي تمثلت في حث الأسرة بحسن الاختيار لأبنائها وبناتها للحياة الزوجية حتى لا يحدث العنف الزوجي نتيجة للاختيارات الغير صائبة وغياب المهارات الزوجية التي يتمتع بها كل من الأزواج والزوجات؛ لأن أغلب العنف الواقع على المرأة غالباً ما يحدث في نظام الأسرة الغير متكافئة من حيث المستوى العلمي والثقافي والفارق العمري بين الأزواج، لذلك ينبغي أن تكون فيه مساحة من التعارف والتواصل بين الشباب والشابات المقبلين على الزواج للتعرف على سلوكيات بعضهم البعض، من حيث درجة الانفعالات والغضب ومدى الكفاءة الزوجية التي يتمتع بها كل منهما ومعرفة أحكام الطلاق دون الضرر بالزوجة وأطفالها، وبالتالي علاج العنف ضد المرأة يتطلب ضبط السلوك عند الغضب لكلا طرفي العلاقة، أيضاً من عناصر الاستراتيجية الوقائية المقترحة حول العنف ضد المرأة هو أن تكون وسائل الإعلام المختلفة ضميراً اجتماعياً في تناول مادته بمعنى أن تعمل وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة على انتاج الأعمال الفنية والأدبية التي تعيد التوازن والأصالة للمجتمع وشرائحه، وأن تطرح برامج ومسلسلات وموضوعات تثري العقل البشري وتفتح المدارك للأجيال المقبلة على الزواج وكيفية احترام الحياة الزوجية بينهما، لا أن تطرح برامج وموضوعات تؤذي النفوس والمشاعر نحو المرأة، بمعنى ينبغي أن تتفق تلك المسلسلات والأفلام والبرامج

الثقافية مع قيم المجتمع وعاداته ومعاييره الاجتماعية وعدم نشر الثقافة التي تسيء للمرأة وتحط من مكانتها ودورها في المجتمع، كما ينبغي على وسائل الإعلام استضافة المتخصصين في مجال علم الاجتماع والنفس والخدمة الاجتماعية والقانون ورجال الدّين في كيفية معالجة ظواهر العنف ضد المرأة، أيضاً تم التعرض لدور المؤسسات الأهلية في نشر ثقافة التسامح والحد من العنف ضد المرأة من خلال الملتقيات العلمية والمحاضرات الثقافية، والتي ينبغي أن تقام في كل مدينة وحي وقرية، وتشكيل فرق عمل تتعامل مع الحالات المعنفة وتقديم العلاج الاجتماعي والنفسي والطبي لهن، وكشف ذلك أمام المؤسسات القضائية في ظل التكتم عليها، وتغيير الكثير من المفاهيم الخاطئة والسائدة في المجتمع نحو النظرة الدونية للمرأة و العنف ضدها، كما يمكن الرجوع لتجربة معهد العناية بصحة الأسرة مؤسسة نور الحياة بعمان الأردن وما تقدمه من أنشطة وبرامج للتصدي لظاهرة العنف ضد المرأة، كما تمت الإشارة لمؤسسات الضبط الرسمية في دورها لحماية المرأة من العنف وذلك من خلال عمليات الضبط والتحري وجمع الاستدلالات عن الأسرة المعنفة والأفراد الذين يمارسون العنف ضد الفتيات في الشوارع والأحياء والمؤسسات التعليمية وغيرها وتقديمهم إلى العدالة.

المراجع:

1- عبد الرحمن محمد عيسوي، مبحث الجريمة " دراسة في تفسير الجريمة والوقاية منها"، بيروت، دار النهضة العربية، 1992، ص157.

2- سميرة محمد عبد الله الطيب، العنف الأسري ضد المرأة في العالم العربي المؤتمر الدولي الخامس الفكر والممارسة لحماية الأسرة العربية من العنف الأسري، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الزقازيق نوفمبر 2012، المجلد الأول، ص ص403، 404.

3- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، العنف والمجتمع دراسة في علم الاجتماع العنف، الاسكندرية، مركز الاسكندرية للكتاب، ص212.

4- إيناس حسام الدين عبد الخالق، ثقافة العنف ضد المرأة في مقديشو، معهد الدراسات الإفريقية، قسم الأنثروبولوجيا، جامعة القاهرة، 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، ص263.

5- محمد فهيم درويش، الغريزة الجنسية وتأثيرها على ارتكاب الجرائم، القاهرة، دار النور للنشر والتوزيع، 2010، ص ص49-50.

6- مدحت محمد أبو النصر، رعاية وتأهيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية والعقابية، القاهرة، مجموعة النيل العربية للنشر، ط1، 2008، ص109.

7- نفس المرجع، ص108.

8- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم، ديناميات الانحراف والجريمة (التفسيرات- القضايا- الممارسة العامة) المكتب الجامعي الحديث، سلسة كتب الخدمة الاجتماعية، الكتاب الأول 2008، ص298.

9- مدحت محمد أبو النصر، رعاية وتأهيل نزلاء المؤسسات الإصلاحية، مرجع سابق، ص108.

10- سميرة محمد عبد الله الطيب، العنف الأسري ضد المرأة في العالم العربي، مرجع سابق، ص 409،410.

JESUS.ORG.LY

11- سميرة عبد الله سليمان الرفاعي، العنف الأسري وثقافة العولمة تحديات ومقترحات، اعمال المؤتمر الدولي الخامس، مرجع سابق، ص ص358،357.

12- سميرة محمد عبد الله الطيب، العنف الأسري ضد المرأة في العالم العربي، مرجع سابق، ص411.

13 - Dirhaim, E.the Diusion of Laborin Socety, N.y. The Free Pres 1965,P.11.

14-على ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة: دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع الإنسان الكلاسيكية، القاهرة، دار المعارف، ط2، 1991، ص295.

15- حمدي يونس أبو جراد، التنبؤ بالعنف الأسري لدى طلبة الصف العاشر من متغيرات نفسية أخرى، اعمال المؤتمر الدولي الخامس حول الفكر والممارسة لحماية الأسرة العربية من العنف الأسري، مرجع سابق، ص214.

16- إسلام الششتاوي محمد خميس، استراتيجية مقترحة لتطوير الدور التربوي للجمعيات الأهلية العاملة في مجال الطفولة المبكرة، قسم أصول التربية، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، 2009، رسالة دكتوراه غير منشورة، ص28.

17- حسين عبد الحميد رشوان، العنف والمجتمع، مرجع سابق، ص184.

18- ابتسام بنت بدر عوض الجابري، علاج العنف الزوجي في ضوء القرآن الكريم، المؤتمر الدولي الخامس الفكر والممارسة لحماية الأسرة العربية من العنف الأسري، جامعة الزقازيق المجلد الثاني، مرجع سابق، ص ص636-643.

19- عدلي السمري، العنف في الأسرة، دار المعرفة الجامعية 2001، ص307.

20- عبد الله بن ناصر السدحان، الترويح وانحراف الأحداث، 2006، ص163.

21- عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، المشكلات الأسرية في المجتمع السعودي وأساليب مواجهتها، الرياض، دار عالم الكتب، ط1، 2008، ص139.

22- أحمد محمد أضبيعة، الشباب والفراغ، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2007، ص160.

23- نظمية حجازي، دراسة وتشخيص العنف الأسري، المؤتمر الدولي الخامس الفكر والممارسة لحماية الأسرة العربية من العنف الأسري، المجلد الأول، مرجع سابق، ص89.